العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980–2018) دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR

بن تركي أمينة[1]، زرزي فتيحة [2]

[1] جامعة الجزائر3، BENTERKI.AMINA@UNIV-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر3، zarzifatiha@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/06 تاريخ القبول: 2019/12/16 تاريخ النشر: 2020/01/22

الملخص:

الملخص تهدف هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)، بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي، حيث أظهرت النتائج العلاقة الضعيفة التي تربط بين كل من معدل البطالة والتضخم، حيث ان التقليل من معدل التضخم يتطلب القيام بإصلاحات هيكلية جذرية على مستوى كل القطاعات، كما أنه غير مرتبط بمعدلات البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، معدل البطالة، شعاع الانحدار الذاتي ، اختبار جوهانسن، دراسة اقتصادية قياسية.

تصنيف JEL: E20، E24.

Abstract: This study aims to determine the relationship between the rate of inflation and unemployment in Algeria during the period (1980-2018), based on the Vector Auto Regression model Var , the results show the weak link between unemployment and inflation, as reducing inflation requires radical structural reforms across all sectors and is not linked to unemployment in Algeria.

Key Words: Inflation Rate, Unemployment Rate, Vector Auto Regression, Johansen Test, econometric Study.

JEL Classification: E20، E24.

[1] - المؤلف المرسل: بن تركي أمينة، الايمايل: aminabenterki16@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر كلا من التضخم والبطالة من الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فمشكلة المقايضة بين التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية.

حيث ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه من أجل تحقيق التوظيف الكامل، وعليه تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلى" التوليفة المثلى "بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

والجزائر على غرار باقي دول العالم تسعى جاهدة للتقليل من معدلات التضخم والتي كانت مرتفعة في اغلب فترات الدراسة لكن من دون الإخلال بمعدلات البطالة التي تعد هي الأخرى مرتفعة نسبيا خصوصا في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد اليوم فالسؤال الذي يطرح نفسه:

ماهي الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (1990–2018)؟ وما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال نفس الفترة؟

وقبل الإجابة على هذه **الإشكالية**، قمنا بتقديم الفرضيات التالية:

- ✓ هناك أسباب عديدة تقف وراء معدلات التضخم المرتفعة من أهمها اعتماد الاقتصاد الجزائري على القطاع النفطي.
- ✓ التقليل من معدلات التضخم لا يستدعي بالضرورة معدل بطالة مرتفع.

الهدف من الدراسة: على ضوء ما سبق ارتأينا ان نقوم برصد ديناميكية التضخم خلال الفترة (1990-2018)، وعلاقتها بمعدلات البطالة في الجزائر، من خلال تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي الذي يوضح العلاقة بينهما، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول أن نقوم بمعالجة معضلتين من أهم المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري اليوم واللتين تخلفان مجموعة من الآثار الغير المرغوبة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالاستناد على طرق قياسية.

2. الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة التي حاولت معالجة موضوع التضخم من نواحي مختلفة كلا حسب طرحه ووجهة نظره للموضوع لدينا:

- **دراسة Gauthier Vermandel (2014): « une analyse non paramétrique de la relation inflation-chômage, une application à l'OCDE, 1955–2010 »** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة والتضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE للفترة الزمنية

1955- 2010، حيث من أبرز العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار هو حدوث تضخم غير متوقع حيث ينخفض الأجر الحقيقي للعمال مما يحفزهم للمطالبة برفع الأجر النقدي، ونتيجة لارتفاع الأجور النقدية يخفض رجال الأعمال من العمالة المستخدمة فتزداد البطالة وبالتالي التضخم غير المتوقع والذي يكون مصحوبا بزيادة في معدل البطالة.

- **دراسة بوالكور نور الدين (2017): " تحليل وقياس العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970– 2015) في إطار منحنى فيليبس"** هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام منهجية فيليبس في تحليل العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة علاقة عكسية، مما سمح بتطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة.

- **دراسة بن يوسف نوة (2016): "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970– 2012"** تناولت الدراسة بالعرض والتحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، حيث تمّ عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012. أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولت فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري). ولتحقيق ذلك، تمّ استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR. تشير النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة معدل الفائدة على الودائع وسعر صرف الدينار الجزائري. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.

- **دراسة هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، (2014): "دراسة العلاقة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984 –2010)** " هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد السببية بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وذلك من خلال إيجاد علاقة هذا الأخير كظاهرة اقتصادية ولها فعالية أساسية بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية الأخرى .وكانت من خلال تطبيقات مجموعة من الصدمات العشوائية وتحليل التباين وكذا دراسة السببية بين المتغيرات المدروسة- سيمس غرانجر- بهدف استنتاج العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات المدروسة، والتي سمحت بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة أو فعالية اقتصادية معينة على باقي المتغيرات المدروسة الأخرى. استخلصت الدراسة إلى وجود سببية بين ظاهرة التضخم نحو البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك هناك سببية بين البطالة نحو التضخم حسب جرانجر، وحسب معطيات الاقتصاد الجزائري هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

- **دراسة علي الحسن محمد زروق (2014): دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في السودان للفترة (1984–2000)**، قامت الدراسة بتطبيق مفهوم النظرية حول العلاقة بين معدل تضخم الأجور الاسمية و البطالة ومعدل نمو الأسعار في السودان للفترة (1984–2000)، اعتمدت على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و كانت نتائج الدراسة متسقة مع النظرية الاقتصادية ومع فروض الدراسة التي تعكس وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والأجور وكذلك وجود علاقة عكسية بين مستوى نمو الأسعار والأجور الحقيقية، وتشير الدراسة إلى ضرورة قيام الدولة بعلاج السياسات الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وضعف الإنتاج وذلك للحد من مشكلة تصاعد معدلات البطالة عن طريق التوجه نحو الاستثمار في كافة قطاعات الاقتصاد لاستعاب فائض العرض من العمل.

- **دراسة حمادي خديجة (2009): " علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)**، حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقة بين التضخم والاجور في الجزائر، وبينت نتائج تقدير علاقة فليبس باستعمال معطيات جزائرية خلال الفترة (1970- 2005)، فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي على جميع المستويات الاقتصادية، الإحصائية وكذلك القياسية نتيجة للظروف الاقتصادية التي سادت تلك الفترة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة تشغيل اجتماعية، أما بالنسبة للنماذج التي تم إدخال فيها عامل التوقعات فقد بينت استمرار العلاقة في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة في الجزائر طيلة فترة الدراسة على عكس فريدمان.

- **دراسة يحيات مليكة (2007): "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 –2005)"**، حيث قامت الباحثة بتحليل كل من ظاهرتي البطالة والتضخم والسياسات المرتبطة بهما، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما وذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2005) من خلال اختبار العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس خلال فترة الدراسة وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برامج الاصلاح، وأصبحت عكسية في الفترة اللاحقة على تطبيقه، اذ ترتب عن السياسة الاقتصادية الانكماشية التي استهدفت تخفيض التضخم ارتفاعا ملموسا في البطالة ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين وقد سمح التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح المقترن بالسياسات المحفزة للنمو وتحسين المناخ الاقتصادي على زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة قللت تدريجيا من معدل البطالة السائدة .

3. الإطار النظري لظاهرة التضخم:

1.3. ماهية التضخم:

مفهوم التضخم: يعرف التضخم بأنه (حسين بن سالم جابر الزبيدي، 2011، ص 32): "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". كما أن الزيادة في كمية النقود، والزيادة في تيار الإنفاق النقدي، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، وهذا ما يعوض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود، بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الإنفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب الزيادة في

الإنفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم، وإنما تتوفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الإنفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات.

ويعرف التضخم أنه (محمد زكي الشافعي ،1990، ص 91): "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات."

ويعرف أيضا بأنه (غازي حسين عناية ،2006، ص9): "إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة.

2.3. أنواع التضخم: إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. غير أن ذلك لا يعني أنه

لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها: كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية.

كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء ا على معايير مختلفة هي (وجدي جميلة، 2016، ص54،55):

- ✓ تحكم الدولة في جهاز الائتمان.
- ✓ تعدد القطاعات الاقتصادية.
- ✓ مدى حدة الضغط التضخمي.
- ✓ الظواهر الجغرافية والطبيعية.
- ✓ اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ مصدر الضغط التضخمي.

3.1. أسباب التضخم:

لقد تعددت الآراء والنظريات التي حاولت تفسير العوامل المسببة للتضخم ويمكن أن نلخص هذه الآراء في ثلاثة اتجاهات منها من يرى بان السبب الرئيسي للتضخم يرجع لطبيعة البناء الاقتصادي ومنها من ركز على المظاهر الشكلية.

- **ارتفاع الطلب الكلي:**

وهو الارتفاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد (إسماعيل محمود هاشم، 1988، ص196). وبعبارة أخرى ينشأ التضخم الطلبي بسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (ناظم محمد نوري الشمري ، 1990، ص270).

- **التضخم الناشئ عن التكاليف:**

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أوكليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة العادية، ونظرا لان الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف، إذن حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكنا، فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى، والعمال الذين يرغبون في أجور أكبر، كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وينتج عن هذا النوع من التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف وانخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات.

- **التضخم المشترك:**

ينشا هذا النوع من التضخم نتيجة للسببين الأولين سويا أي الطلب الكلي وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، بدون تغيير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج، وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار الأراضي، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام ...الخ، حيث يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

- **التضخم المستورد:**

يعرف هذا التضخم على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج (حربي محمد موسى عريقات، 2006، ص 160، 161).

4. تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة –1990 – 2018:

بعد أن بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة ما بين سنتي 1990 إلى 1996 بسبب التعجيل في تحرير الأسعار والانتقال إلى الاقتصاد الحر، انخفضت بشكل واضح منذ 1997 واستمرت في الانخفاض لتبلغ 0.34% كحد أدنى سنة 2000 نظرا لجهود السلطات الرامية للحد من الضغوط التضخمية. بعد هذا الانخفاض في معدل التضخم تظهر البيانات أن هناك تقلبات كبيرة في معدلاته في السنوات الموالية التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2000 -2011، حيث انطلقت من مستوى منخفض نسبيا لتصل خلال شهر أفريل 2012 إلى الذروة. فقبل عام 2007 كان معدل التضخم في الجزائر في معظم الأوقات أكثر انخفاضا مما كان عليه عند شركائها التجاريين، ولكن بعد عام 2007 أصبح أعلى، مع اتساع الفجوة في عام2012 .(سمية بلقاسمي ،2017، ص181) ومن اجل التفصيل أكثر يمكن ان نقسم تطور التضخم في الجزائر الى ثلاث مراحل أساسية وذلك بالاستناد على الشكل رقم (1) الذي يوضح لنا تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

المرحلة الأولى (1990–2000):تعتبر هذه الفترة فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار(kouider Boutaleb,2013,p287) والغاء الدعم الحكومي، إضافة إلى

التدابير الأخرى المتخذة ضمن توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، يمكن أن نقسم هذه الفترة بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

- ✓ **1990–1995**: عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 لينتقل إلى 31.67% سنة 1992 بزيادة قدرها 15 نقطة خلال سنتين فقط، يعتبر معدل31.67 %أعلى معدل بلغه التضخم خلال كل فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل من بينها التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة، أما في سنة 1993 فلقد عرف معدل التضخم انخفاضا قدر بإحدى عشرة نقطة بنسبة 20.54%، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي (مراد عبد القادر، 2011، ص 67،66) ، ليعود لارتفاع من جديد حيث ارتفع من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، و29.78% سنة 1995، ويمكن القول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت سياسة تحرير الأسعار إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر.

- ✓ **1996 –2000**: خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يعكس لنا الجهود المتواصلة الرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من عام 1996 حيث بلغ معدل التضخم 18.7% ثم بدأ في التراجع إلى غاية 2.64% سنة 1999، وتزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة، وألغي الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها (طيبة عبد العزيز ، 2017، ص 28). وقد وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية، حيث تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية. وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة إجراءات تمت في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود من قبل الأعوان الاقتصاديين، نذكر منها(محمد كريم قروف ، 2013، ص 272):

- ✓ الصرامة في تسيير السيولة من خلال تقليص نمو الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل

الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، بالإضافة إلى التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازني.

- ✓ تدني حجم الائتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة .
- ✓ تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة التي عرفت أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة.

- ✓ بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.(عبد الله قوري يحي، 2014، ص3)

المرحلة الثانية 2001–2018: نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تميزت بتطبيق سياسة توسعية في ظل انتعاش أسعار النفط بالتحديد خلال الفترة 2000 -2011، انخفاض معدل التضخم حيث لم يتجاوز معدل 8.89% كحد أقصى وذلك في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب: 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

إن الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق (Achour Tani Yamna, 2014, p56) بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة2002 ، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%.(فضيل رايس ، 2013، ص204).

ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ4.26% ، وهذا يمكن إرجاعه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.(علي لزعر، فضيل رايس، 2014، ص194).

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر ب 3.96% :والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها :تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%. أما سنة 2005 قدر معدل التضخم ب 1.38% أي بتراجع قدره حوالي نقطتين ونصف عما كان عليه سنة 2004 ، هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية. بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%) كنتيجة للسياسات النقدية وتدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي.

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم ب 2.31% :ثم ارتفع في سنة 2007 إلى 3.67%. وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، وأيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 43%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6% سنة 2006 إلى 21.5% سنة2007 ، بعدما قدر سنة 2005 ب 11.22% ، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم (سمية بلقسامي، 2017، ص 186).

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم الى 5.7%، والسبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة.[1] كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة2008 ، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر. (Fonds monétaire international,2011,p5) .

أما في سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.52% سنة2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة (لحم، أغنام...). بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة2012 ، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات يقدر ب3.25% ، وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي وتراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته % 3.18 وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 ، وقد واصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل2.9% ، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيقلل حدة الصعوبات المالية للجزائر.(أحمد سلامي ،2014، ص35).

أما ابتداء من سنة 2015 عرف معدل التضخم ارتفاع حيث قدر ب 4.78%، واستمر هذا الارتفاع الى غاية سنة 2016 حيث وصل معدل التضخم الى 6.39% وهذا بسبب انخفاض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، بالإضافة الى قانون المالية لسنة 2016الذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات. لكن مع حلول سنة 2017 عرف معدل التضخم تراجعا حيث بلغ 5.59% واستمر هذا التباطؤ الى غاية سنة 2018 حيث كان معدل التضخم 4.6% وهذا راجع الى عودة أسعار البترول الى الارتفاع، إضافة الى نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع وإصلاح الاقتصاد الوطني هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو خارج المحروقات ب 6.5% خلال العشرية القادمة.

5. تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر(1990–2017):

عرف تطور معدلات البطالة منذ 1990الى يومنا هذا تذبذب كبير حيث يمكن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين وذلك بالاستناد على الشكل رقم (2):

المرحلة الأولى: 1990–2004: عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في معدلات البطالة كنتيجة لأزمة النفطية التي عرفتها البلاد سنة 1986، وما صحبها من إصلاحات اقتصادية وتحول من النظام المركزي المسير إلى نظام اقتصاد السوق وخوصصة العديد من المؤسسات وما صاحبه من تسريح كبير للعمال نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994،

فلقد أدى اللجوء الى صندوق النقد الدولي من اجل طلب القروض إلى القبول بجملة من الشروط المملات من هذا الأخير وعلى رأسها:

- ✓ مراقبة توسيع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- ✓ تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ✓ الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية
- ✓ التقليص من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

والشرط الأخير كان له الأثر الكبير في ارتفاع معدلات البطالة فلا يخفى على أحد أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص التشغيل (بوالكور نور الدين ،2018، ص 444، 445).

دون الإغفال على الأعداد الكبيرة للوافدين الجدد لسوق العمل الشيء الذي عقد من حدة الأزمة، الشيء الذي أدى الى ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصلت الى حدود % 28.1 سنة 1997.

الفترة الثانية: 2005–إلى يومنا هذا: هذه الفترة عرفت انخفاض تدريجي ومستمر لمعدلات البطالة وذلك راجع بالأساس الى التحسن الذي عرفه سوق النفط خلال هذه الفترة، حيث انخفضت الى حدود 9.8% سنة 2013، إلا انه بالرغم من هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة وهذا راجع لعدة أسباب من بينها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفر المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث عاودت نسب البطالة بالارتفاع وسجل معدل 11.5 سنة 2015 بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع قيمة العملة، مما أدى الى تجميد الحكومة الجزائرية للتوظيف (فوزي شوق ، 2017، ص 46).

6. الدراسة القياسية:

بغرض تحديد العلاقة الديناميكية والسببية التي تربط بين المتغيرين المدروسين (معدل التضخم، معدل البطالة) سنعتمد في دراستنا على نموذج أشعة الانحدار الذاتي، من خلال الخطوات التالية:

- **تحديد متغيرات الدراسة:**

معدل البطالة: يعرف بأنه نسبة عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على ان سوق العمل قريب من التشغيل الكامل الوحدة هي النسبة المئوية وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة بـLnTCH.

معدل التضخم: (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية): الوحدة هي النسبة المئوية وبعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي نرمز لهذه المتغيرة Lninf.

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:**

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: سوف نقوم بالاعتماد على اختبار ديكي فولر باعتباره من أشهر الاختبارات التي تستخدم لمعرفة اذا ما كانت السلسلة ساكنة او لا، وتظهر النتائج المتوصل لها في الجدول رقم (1). ان سلسلتي معدل التضخم ومعدل البطالة غير ساكنة في المستوى، في حين ان السلسلتين وصلتا مرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 5% بعد أخد الفرق الأول لهما، ونستنج ان السلسلتين الزمنتين متكاملتين من الدرجة الأولى، وهذا ما يشير الى إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

- **اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:**

من اجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد درجة التأخير المثلى، بناء على مجموعة من المعايير، والتي قدرت في هذه الدراسة بدرجة واحدة كما يظهر في الجدول رقم (1) .

نتائج الاختبار الموضحة في جدول رقم (2) تنص على قبول الفرضية الصفرية ذلك ان القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%. ومنه نستنج غياب علاقة تكاملية بين المتغيرات.

- **نموذج شعاع الانحدار الذاتي:**

أولا– تحديد درجة التأخير:

بعرض تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يستوجب في البداية تحديد درجة تأخير النموذج المثلى والتي تعتمد على مجموعة من المعايير، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، كما يوضحه الملحق رقم (1).

ثانيا: تقدير وتفسير النموذج (1) Var لشعاع التضخم:

LNINF = 0.655995459617*LNINF(-1) - 0.183564598195*LINTCH(-1) + 1.09185523978

[4.53] [-0.46] [0.89]

R^2= 0.45 Fstatistic=10.46

التفسير الإحصائي:

- قيمة معامل التحديد R^2=0. 45 وهي قيمة منخفضة ما يفسر ضعف العلاقة بين المتغير التابع (معدل التضخم والمتغير التفسيري (معدل البطالة) بنسبة 45% .
- قيمة فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة ما يعني ان للنموذج ككل معنوية إحصائية.

$$F_{calculé}=104.20>F^{\alpha=0.05}_{Tabulé=}\ 2.7$$

التفسير الاقتصادي:

- ✓ قيمة المعلمة المقدرة للثابت تشير عندما تكون قيم المتغير المستقل معدوم فان معدل البطالة يساوي إلى 1.09
- ✓ علاقة طردية تربط بين معدل التضخم في السنة (t) والسنة (t−1) أي ان ارتفاع التضخم في السنة الحالية يؤدي الى ارتفاع التضخم في السنة الموالية.
- ✓ علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حيث ان ارتفاع معدل البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة ب 0.18% وهذا ما يتوافق مع منحنى فيليبس غير أنها تعتبر نسبة ضعيفة.

ثالثا: التأكد من استقرارية النموذج:

تشير الاختبارات الثلاث المدرجة في الملاحق الثلاث (4،3،2) على الترتيب الى ان النموذج مستقر، حيث انه يتبع التوزيع الطبيعي، كما لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وتباين البواقي متجانس، وهو ما يؤكده «l'inverse **des racines associées**» حيث ان النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية، إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجدور لكثير الحدود تقع داخل دائرة واحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء، أو عدم ثبات التباين ومنه النموذج Var (1) مستقر.

رابعا: تحليل التباين بالنسبة لمعدل التضخم:

من خلال نتائج جدول تحليل التباين يظهر لنا ان جل التقلبات الظرفية التي تمس معدلات التضخم في المدى القصير هي تنتج بصفة أساسية من الصدمات الذاتية لذات المتغير، حيث أن هذه الصدمة تقوم بتفسير 99.95% من التغيرات الحاصلة على مستوى معدلات التضخم خلال الفترة الثانية التي تلي فترة حدوث الصدمة، ثم تأخذ هذه النسبة بالانخفاض لكن تبقى مرتفعة لتصل حدود98.21%بعد مرور 10 فترات من الزمن.

وفيما يتعلق بمتغيرة معدل اليطالة فمساهمتها تبدو ضعيفة جدا فرغم ارتفاعه التدريجي الا انه لم يتجاوز 1.78% في السنة العاشرة.

خامسا: دراسة دوال الاستجابة:

عند حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل البطالة مقدرة بوحدة واحدة في الفترة الأولى ستؤدي الى تأثير آني وطفيف حيث تنخفض معدلات التضخم وتستمر بالانخفاض طيلة العشر فترات.

7.خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على معضلة التضخم في الاقتصاد الجزائري وعلاقتها بمعضلة البطالة، حيث أظهرت النتائج:

- ان المتغيرين غير مستقرين عند المستوى، وكلا السلسلتين يستقران عند الفرق الأول، أي ان سلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى.
- اختبار التكامل المشترك أشار لغياب علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين.
- نتائج شعاع الانحدار الذاتي أظهرت العلاقة العكسية التي تربط بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير ان هذه العلاقة ضعيفة وهذا ما أكدته نتائج تحليل التباين ودراسة دوال الاستجابة.

فمن أهم أسباب التضخم هو اعتماد الدولة على مورد وحيد للتصدير هو النفط، فالتقليل من معدلات التضخم لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلات البطالة، لكنه يستدعي بالأساس إصلاحات هيكلية على مستوى كل القطاعات بغرض تنويع صادرات الجزائر، والتخلص من إشكالية الاعتماد المطلق على النفط

المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

- إسماعيل محمود هاشم (1988) ، **التقود و البتوك** ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، لبنان؛
- حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن؛
- حسين بن سالم جابر الزبيدي (2011)، التضخم و الكساد، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن؛
- غازي حسين عناية (2006)، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الأولى، مصر؛
- محمد زكي الشافعي (1990)، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر؛
- ناظم محمد نوري الشمري (1999) ، **التقود و المصارف** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، بدون سنة نشر ،1999 ، الطبعة الأولى، العراق؛

المقالات:

- أحمد سلامي (2015)،" **اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر**"، دراسة تطبيقية للفترة 1970- 2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07 ، الجزائر، ص34 .

- بوالكور نور الدين (2018)، محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، حوليات جامعة الجزائر، العدد32، الجزء الثاني، ص 444،445.

- طيبة عبد العزيز (2014)،" **فعالية بنك الجزئر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة** 2011- 2000 "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد3، العدد12 ، جوان2014 ، ص28 .

- عبد الله قوري يحي (2014)،" **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكليةSVAR – " 2012 - 1970**، مجلة الباحث، العدد 14 ، 2014 ، ص.3.

- علي لزعر، فضيل رايس (2014) ،"**الفوائض النقدية ومحددات التضخم في (2009 - 1999)**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وادارة، ص194.

- فوزي شوق (2017)، قياس وتحليل العلاقة الدينامكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، ص 46.

- فضيل رايس(2013) ،" **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2011 - 2000)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان/ 62 - 61 ، ص. 204

- محمد كريم قروف (2013) ،" **السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة / 1999 - 2011**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14 ، الدنمارك، ص. 272 ..

الاطروحات:

- سمية بلقاسمي (2017)، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر.
- مراد عبد القادر(2011)،" **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة" 2003 - 1974** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- وجدي جميلة (2016)، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- **المداخلات:**
- عبد القادر بابا،" **السياسة النقدية في الج ا زئر بين الأداء والفعالية**"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 25 / 24 أفريل 2006 ، ص. 6
- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز،" **تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 2004 - 1994 - مع التركيز على استهداف التضخم**"

التقارير:

بنك الجزائر، تقرير حول" **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 - وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011** ، " 2011، ص4

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Book:**

kouider Boutaleb(2013), Politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne, l'office des publications universitaires, Alger.

2. **Journal article:**

Fonds monétaire international, « **Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV** », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011, p 5.

3. **These:**

Achour Tani Yamna (2014), « **l'analyse de la croissance économique en Algérie** », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie.

الشكل رقم 01: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2018)

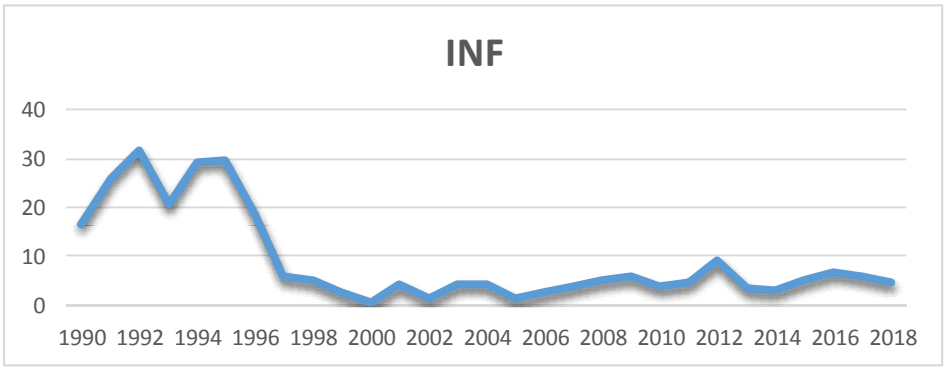

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات البنك الدولي

الشكل رقم 02: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2017).

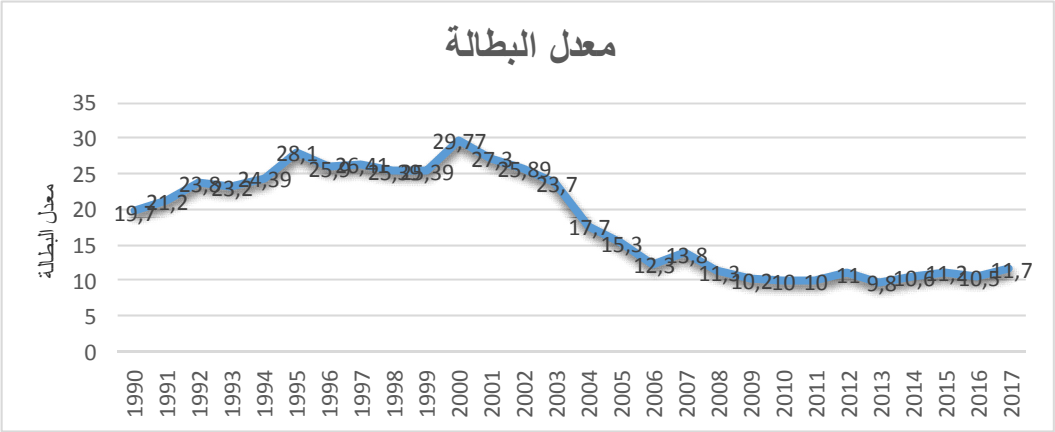

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني لإحصاء

الشكل رقم (3): l'inverse des racines associées

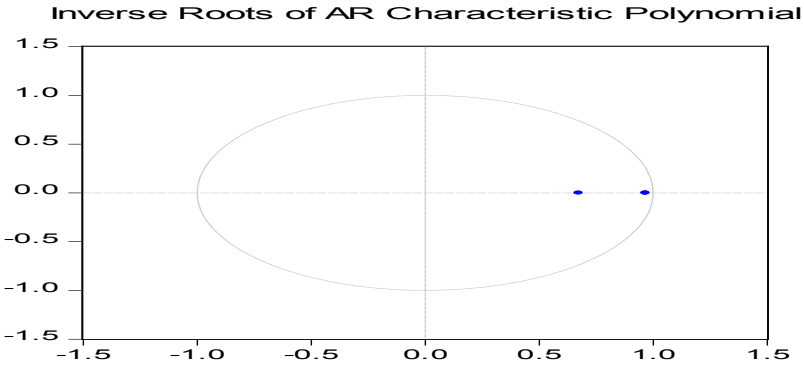

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الشكل رقم (4): دالة استجابة معدل التضخم لتغير الحاصل في معدل البطالة

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

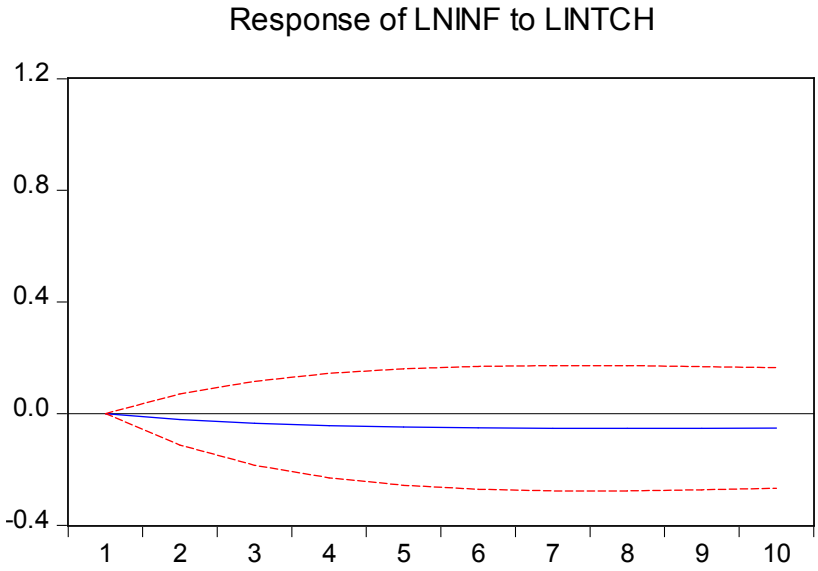

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المستوى			النتيجة	الفرق الأول			النتيجة
	الثابت	الثابت والاتجاه العام	بدون ثابت واتجاه عام		الثابت	الثابت والاتجاه العام	بدون ثابت واتجاه عام	
القيم الحرجة عند 5٪	2.97	3.58	1.95		2.97	3.85	1.95	
LnTch	0.25	2.01	0.87	غير مستقر	4.84	4.97	2.36	مستقر
درجة التأخير	P=0	P=0	P=0		P=0	P=0	p=1	
Lninf	2.40	2.84	1.38		7.97	7.87	7.89	مستقر
درجة التأخير	P=0	P=0	P=1	غير مستقر	P=0	P=0	P=0	

المصدر: مخرجات Eviews

الجدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Sample (adjusted) : 1992 2018				
Included observations :27 after adjustements				
Trend assumption : Linear deterministic trend				
Series : Lninf Lntch				
Lags interval (in first differences) :1to1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob*** **
None	0.143293	4.376113	15.49471	0.8709
At most1	0.007391	0.200308	3.841466	0.6545

المصدر: مخرجات Eviews

الجدول رقم (3): نتائج تحليل التباين لمعدل التضخم.

Period	SE	Lninf	LnTch
1	0.790014	100.0000	0.000000
2	0.944865	99.95016	0.049839
3	1.003014	99.832629	0.163715
4	1.026017	99.66629	0.333714
5	1.035234	99.45420	0.545804
6	1.039122	99.21542	0.784581
7	1.041104	98.96344	1.036562
8	1.042523	98.70849	1.291514
9	1.043857	98.45756	1.542439
10	1.045244	98.21504	1.784961

المصدر: مخرجات Eviews